

اقتصاد

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حديث صريح لـ «الوطن»:

٢٠ «أمير» استيراد احتكر كل واحد منهم مادة وهذا الواقع تغير اليوم
تجار يسرقون وينهبون بالمليارات رفضوا تعديل أرباحهم واعتبروها خسارة

حاوره علي محمود سليمان

مضى على استلامه حقيبة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ١٨ شهراً، شهدت خلالها الأسواق العديد من التقلبات، لجهة الأسعار، والاحتكار، تم التعامل معها بطريقة مختلفة، إذ كان الوزير يسعى ليكون حاضراً على الأرض وفي الأسواق وبين الناس، يسأل ويستكشف ويعاقب، الأمر الذي تلقاه الكثير من المواطنين بإيجابية كونهم لم يعتادوا هذه الظاهرة، في حين ذهب البعض ليفسف ما يجري بمحاولة الوزير لتسويق نفسه بأنه مختلف، في حين النتائج لم تكن كما يجب مئة بالمئة، وهذا ما لم يخفه الوزير عبد الله الغربي باعتراؤه أن نسبة نجاحه في تنفيذ ما هو مطلوب منه لا يتعدى ٦٠ بالمئة، لكن وعد بالمزيد من العمل وبذل الكثير من الجهود، وذلك في حديث صريح خص فيه «الوطن»، وفيما يلي التفاصيل:

• لنبدأ حديثنا من القانون الخاص بعمل الوزارة وهو القانون / ١٤ / حيث تم الطرح، ووجود تعديلات على القانون، فما هذه التعديلات؟ وهل سوف تكون قادرة على ضبط الأسواق والأسعار؟ ومتى يتوقع صدورها؟

القانون ١٤ لم يعد فاعلاً من ناحية الغرامات المالية فعقوبة الغرامة بقيمة ٢٥ ألف ليرة سورية لم تعد مؤثرة على التجار منهم من الغش، ولذلك أصبح من الضروري تعديل العديد من العقوبات ضمن القانون وخصوصاً لكمية المواد الغذائية التي تترك الآن في الأسواق وهي غير خاضعة للرقابة والتي تدخل سواء عن طريق التهريب أو عن طريق الورش والمعامل غير المرخصة، وغير الخاضعة للرقابة الحكومية والمنشرة بشكل كبير في الريف، ولذلك كان يجب أن تكون العقوبة فعلاً رادعة بحيث لا يحاول التاجر والغش بمخالفة جسيمة تمس الأمن الغذائي للمواطن فسوف يفكر ألف مرة قبل أن يقدم عليها كون العقوبة مؤثرة.

أما بالنسبة للتعديلات فأصبحت جاهزة ومن المتوقع إحالة المشروع للجنة الاقتصادية خلال أسبوع تقريباً، ومن غير الوارد الخشف عن تفاصيل ما تتضمنه التعديلات حالياً، وسوف نتركمها لتقرأ في وقتها، لكن يمكن الحديث عن تعديلات سوف تشمل كافة العقوبات من مائة وغويات جزائية، فالأمن الغذائي للمواطن خط أحمر.

وهنا نذكر حادثة عندما توجهنا إلى مدينة القطيفة في ريف دمشق، حيث اكتشفنا معملًا لتعبئة خلال الذخائن المزورة لأكثر من ٢٠ ماركه، والمعمل موجود ضمن حظيرة تربية البقر، وتتم عمليات التعبئة ضمن مخلفات الحيوانات، ومفنا بهم المعمل وإحالة المخالف إلى القضاء وتم سجنه وفق القوانين.

عن أمراء السوق والاحتكار

• الحديث عن تخفيض الأسعار هو الشغل الشاغل للمواطن وعلى لسان حال أغلب المسؤولين في الوزارة، لكن بحسب واقع الحال فإن الأسعار لم تتغير إلا بنسب بسيطة فما الأسباب لعدم انخفاضها؟ وما الحلول لديك؟

لكن سرحين، فمن يعول الآن على قرار من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لخفض الأسعار وأن هذا القرار سينفذ فهو مغش، لأن الخريطة التجارية والصناعية على أرض الواقع قد تغيرت، فتكاليف الإنتاج قد تغيرت من ناحية توفر الكهرباء للمعامل وتحسن الوضع الأمني على الطرقات وفي مناطق المعامل وسهولة النقل والشحن وتوفر الحروقات فكل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تخفيض تكاليف التصنيع والاستيراد وكلها تدخل ضمن حساب التكلفة، فأصبح التجار يحسبون كلفتهم للمنافسة في الأسواق.

من الأهمية بمكان أيضاً الإشارة إلى أنه لم يعد هناك مستورد واحد فقط لأي سلعة، فالسعر مثلاً أصبح لدينا أكثر من ٢٠ مستورداً له وانخفض سعر الكيلو غرام من ٤٠٠ ليرة سورية إلى نحو ٢٢٥ ليرة سورية، ومثلها بقية السلع والمواد التي لم تعد حكرًا على أحد، وبالتالي فإن واقع السوق من عرض وطلب وانخفاض تكاليف الإنتاج هي التي فرضت خفض أسعار السلع والمواد، أما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لخفض تكاليف السلع فقد ساعدت في ضبط هذه الحالة من تغيرات في الأسعار وما طرأ من تطور على تكاليف الإنتاج.

قبل أن يبدأ بتطبيق القوانين والأنظمة بحذافيرها على الاستيراد والأسواق كان هناك أكثر من ٢٠ مادة وكل مادة مسجلة باسم تاجر ومحسوبة له وحده، وكان هناك أمراء للسوق، والأن هذه الحالة انتهت وأصبحت المنافسة هي الحكم في السوق وكلهم سواسية، وأصبحت توجيهات رئيس مجلس الوزراء بمنح الإجازات للجميع دون تمييز ودائمًا ترغف دراسات بمن استورد ومن لا يستورد حيث تم كسر احتكار التجار.

لكن، هناك البعض من التجار طوال السنوات السبع الماضية، وهم يسرقون وينهبون بمليارات الليرات، والأن عندما نطالبه بتخفيض جزء من أرباحه بعد التغيير في حساب التكلفة لم يتقبل هذا الأمر واعتبر هذا الجزء هو خسارته له ولم يعد جزء من التجار يرضى إلا بالمليارات.

التأمين، تقييم نفسها

• تم تشكيل لجنة لتقييم أداء عدة مؤسسات وهيئات تابعة للوزارة؟ ما الهدف من هذه اللجان إن كان أعضاؤها من كوادر المؤسسات نفسها؟ وما النتائج التي خلصت إليها؟

×× اللجان المشكلة لتقييم عمل المؤسسات التابعة للوزارة هي لجان من موظفي المؤسسة ولكن يتم الاستعانة بخبراء من خارج عمل الوزارة منهم أساتذة جامعيون وخبراء من القطاع الخاص لتقييم عمل هذه المؤسسات والتقارير التي تصدر عن هذه اللجان هي تقارير سرية، تقوم بالإطلاع عليها، ومن المتوقع صدور نتائج التقييمات خلال عشرة أيام، وسيم التدقيق في أصغر تفاصيل التقرير للوقوف على أداء هذه المؤسسات وما النقاط السلبية التي تحتاج للإصلاح وما النقاط الإيجابية التي يمكن تطويرها وتحسينها.

• تحدثت في إحدى جلسات مجلس الشعب عن أن خسائر مؤسسات التدخل الإيجابي قبل الدمج بلغت ٢٥ مليار ليرة سورية، فمن أين توصلت إلى هذا الرقم وهل تم التحقيق في هذه الخسائر؟ وكيف سيتم تعويضها؟

ملف خسائر مؤسسات التدخل الإيجابي قبل الدمج تحدثت بها في جلسة مجلس الشعب والرقم صحيح بلغ نحو ٢٥ مليار ليرة سورية، ويتم العمل حالياً على هذا الملف فهو ملف شائك ومعقد جداً ونفضل عدم الحديث عن التفاصيل حالياً، ولكن نؤكد بأن هناك متابعة للملف من القضاء والجهات المختصة لنصل إلى النتائج الحقيقية لهذه الخسائر.

تجار كبار متلاعبون

• كيف يمكن للوزارة مراقبة الأسواق وضبطها وهي تعاني من نقص في كوادر المراقب التوميني؟ بالإضافة للخلل الكبير المنتشر في آلية عمل المراقب التوميني؟ وهل بات تطبيق عين المواطن قادراً على تعويض النقص؟

لا يمكن الحديث حالياً عن وجود نقص في عدد المراقبين التومينيين بعد إطلاق تطبيق عين المواطن فأى مواطن حالياً هو مراقب توميني

وليس عليه سوى إرسال رسالة بالشكوى وأصبح لدينا حتى تاريخه أكثر من ٨ آلاف مشترك ويمكن اعتبارهم ٨ آلاف مراقب يصلنا عن طريقهم نحو ٥٠٠ شكوى يومياً وهو رقم لم تكن نعلم به سابقاً

من عدد الشكاوى اليومية، فهذا التطبيق يقدم خدمات للوزارة أكثر من المراقبين التومينيين، ولكن لا يمكن الحديث عن إلغاء الحاجة لوجود المراقب، فنحن حالياً لدينا إحصائيات دقيقة تستلم بعد ولكتنا نعمل على أن تصبح الماردي جيداً عن مواضع الخلل التوميني، وهناك متابعة دقيقة ويومية من قبلي شخصياً للتقارير الخاصة بشكاوى تطبيق عين المواطن.

هذا ويستمر العمل في الوزارة على إيجاد الحلول المناسبة لزيادة الرقابة على الأسواق والأسعار كما يتم العمل على رسائل البريد الإلكتروني لاستقبال الشكاوى، بالإضافة إلى استمرار العمل في ملف إزاء التجار على تداول الفواتير، وقد اكتشفنا أن التجار الكبار لا يتعاملون بالفاتورة ولا يقدمون فاتورة عند الشراء لأنها سوف تكشف أرباحهم الحقيقية، ومن خلال نسبة ١٥ بالمئة المخصصة للمؤسسة السورية للتجارة من استيراد التجار تمكنا من معرفة نسب الأرباح الحقيقية للتجار، واكتشفنا تلاعب البعض حتى بالفواتير المقدمة للجمارك وبالتالي هناك تهرب ضريبي يتم التواصل مع وزارة المالية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه ومن قبلنا نقوم بالمتطلب وفق القوانين والأنظمة.

• دائماً ما تطلب الوزارة بلبغ دور التجار في السوق فلماذا لا تقوم الوزارة بهذا الدور عن طريق مؤسساتها؟

الوزارة لا يمكن لها أن تستورد بشكل مباشر لتلعب دور التاجر الكبير في السوق، فالاستيراد يتم عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية والاستيراد للقطاع العام محصور بها وقانونياً لا يحق لنا، ولذلك نتفقد مرونة التاجر في الاستيراد والشكلية في بيروقراطية القوانين وتوزع عمل الوزارات، ولذلك نقوم بالعمل مع الحكومة وبشكل تدريجي على تعديل القوانين لتحسين آلية عمل الوزارة والمهام المنوطة بها وهذا الأمر يحتاج لوقت معين حتى نبدأ بإجراء هذا التغيير وحصد النتائج.

السورية للتجارة، وإشكالية التدخل

• كيف تقيمون عمل المؤسسة السورية للتجارة، ولماذا دائماً يوجد شكاوى بأنها

تعدد المستوردين لمادة

السكر خفض سعر الكيلو

من ٤٠٠ إلى ٢٢٥ ليرة

كل مواطن هو مراقب

توميني وما عليه سوى

إرسال شكوى عبر تطبيق

عين المواطن

تجار كبار لا يتعاملون

بالفاتورة كي لا يكشفون

أرباحهم الحقيقية..

واكتشفنا تلاعباً بالبيانات

المقدمة للجمارك

تبيع بأسعار أعلى من السوق أو تساويها؟ قلم هي مؤسسة للتدخل الإيجابي، ما الحلول لديك؟

السورية للتجارة ما تزال مولوداً جديداً بالكاد بلغ العام، وسوف نعمل على أن نصل لمرحلة تصبح فيه التاجر الأكبر في السوق ولكنها تحتاج لبلاورة عملها وحتى أنظمتها الداخلية لم تكتمل بعد ولكتنا نعمل على أن تصبح الماردي جيداً عن مواضع الخلل التوميني، وهناك متابعة دقيقة ويومية من قبلي شخصياً للتقارير الخاصة بشكاوى تطبيق عين المواطن.

هذا ويستمر العمل في الوزارة على إيجاد الحلول المناسبة لزيادة الرقابة على الأسواق والأسعار كما يتم العمل على رسائل البريد الإلكتروني لاستقبال الشكاوى، بالإضافة إلى استمرار العمل في ملف إزاء التجار على تداول الفواتير، وقد اكتشفنا أن التجار الكبار لا يتعاملون بالفاتورة ولا يقدمون فاتورة عند الشراء لأنها سوف تكشف أرباحهم الحقيقية، ومن خلال نسبة ١٥ بالمئة من استيراد التجار تمكنا من معرفة نسب الأرباح الحقيقية للتجار، واكتشفنا تلاعب البعض حتى بالفواتير المقدمة للجمارك وبالتالي هناك تهرب ضريبي يتم التواصل مع وزارة المالية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه ومن قبلنا نقوم بالمتطلب وفق القوانين والأنظمة.

• في ملف المته تم الإعلان عن إجازة استيراد ١٥ ألف طن مته لصالح السورية للتجارة، إلى أين وصل ملف الاستيراد؟ وهل ستكون المؤسسة قادرة على كسر احتكار تجار المته؟

ففيما يتعلق بموضوع استيراد المته بدأت عمليات الاستيراد والكميات أصبحت بالشحن وهذا التأخير يكون طبيعياً كونك تستورد للقطاع الخاص وهو لا يمتلك نفس مرونة القطاع الخاص ونسعى لبيعها بأسعار منافسة وستتم التعبئة والتغليف ضمن خطوط السورية للتجارة لتكون منافسة في الأسواق ولذلك لن نعود لنشهد حالات احتكار للمادة، وما حدث فعلياً هو أنه هناك دائماً طبقة متوسطة هي التي تحتكر والتي تسمى بالعامية (الشقيعة) هؤلاء من يقوم بعمليات الاحتكار بالإضافة لوجود بعض التجار الذين لا يحبون الخير لوطنهم ولا يفكرون إلا بأنفسهم.

إعادة هيكله «الجبوب».. إلى أين؟

• الحديث عن إعادة هيكله مؤسسات الجبوب والمحاضر والمخابز مضى عليه قرابة العام ومازال طي الأراج، فما الأسباب في التأخير؟ وما المكاسب المرجوة من هذا الدمج؟

فيما يتعلق بإعادة هيكلية مؤسسات الجبوب فقد وصل لمرحلة النهائية وتم انجاز المشروع، وسوف تتم إحالته لمجلس الشعب في أولى جلساته، والهدف من إعادة الهيكله هو تحقيق دقة العمل ولن يكون هناك دمج للمؤسسات وسوف تبقى كل مؤسسة قائمة بحد ذاتها، ولكن نسعى من خلال هذه العملية للوصول إلى رحلة كاملة، وأخيراً سيكون هناك الاستمرار الأمثل للكار البشري، وقد فاض العمالة المتاح لباقي المؤسسات ومديريات الوزارة مما يساهم في سد الحاجة المسيرة للموارد البشرية.

• تم الحديث عن تطوير عمل المخابز وزيادة عددها في المحافظات، فما الخطة لدى الوزارة في هذا الملف، وخاصة بالنسبة للمحافظات التي تم تحريرها؟

يتم العمل بالنسبة للمخابز في ضوء الإمكانيات المتاحة، ولكن سوف يكون هناك دفعة كبيرة من المخابز التي سيتم افتتاحها هذا العام، ويقد ما يتم تمويلنا من الحكومة سنزيدي من عدد المخابز، وخاصة في المحافظات التي تم تحريرها من الأرهاب وتحتاج لإعادة تأهيل وبناء المخابز فيها ولذلك يفضل الحديث في هذا الملف بالتدرج وكل خطوة في حينها.

وبالمثل في كافة المؤسسات بالنسبة للمحافظات التي تم تحريرها، سوف نعمل في ضوء الإمكانيات المادية لإعادة الإعمار مكلفة جداً وحالياً نحضر لإعادة تأهيل البنى التحتية في منطقة بيت جن ومحيطها وفي حلب مستمرين في عملنا بها، وهنا نذكر أنه خلال العام الماضي تم دفع قرابة ٣٦ مليار ليرة سورية لإعادة الإعمار والتأهيل من قبل الحكومة وهذا الرقم ليس بالقليل أبداً ولديز الزور تم إرسال ٣ مليارات ليرة سورية كمبلغ إسعافي للبدء بإعادة الإعمار ولكن هذه الأرقام كبيرة جداً وخاصة في ظل شح موارد الدولة مع وجود التزام بدفع الرواتب والأجور والالتزام بدفع الخبز بمبلغ ٣٦٥ مليار ليرة سورية سنوياً فهذه أرقام كبيرة وبالحديث عن الخبز نؤكد بأنه لن يكون هناك تغيير في أسعار الخبز وأي خبر عن هذا الموضوع لا يتعدى الشائعة.

نعمل لتكون «السورية للتجارة» كالمارد في السوق

الغربي في مرآته:

أعتبر نفسي ناجحاً بنسبة ٦٠ بالمئة

خزينة الدولة وهذه المبالغ كانت تذهب ما بين الهدر وعدم البقة في المعلومات، فالأتمتة قادرة على ضبط هذه العمليات لتصبح قادرين على ضبط كافة النفقات. وهنا أذكر ما تم إنجازه في مديرية حماية الملكية، فخلال العام ٢٠١٦ كانت تتم معالجة طلبات العام ٢٠١٣، فكان فكر مرحلة كان لها ظروفها وما مرت به الوزارة من العام ٢٠١١ وحتى العام الحالي هي ظروف متغيرة جداً ولكن الآن يمكن القول إن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعمل في ظل انتصار الجيش العربي السوري وما وصلنا إليه حالياً هو بفضل الجهود التي بذلها رجال الجيش ولم تكن لنصل إلى هنا لولا هذه الجهود وسوف نبذل المزيد من الجهود.

اعتبر أنني نجحت بنسبة ما بين ٥٠ إلى ٦٠ بالمئة في أداء المهام المطلوبة، وبالنسبة للمرحلة القادمة وخاصة في العام الحالي سوف نعيد ما تم تدميره وهذا الأمر يحتاج لأرقام ضخمة فنحن نحتاج إلى بناء صوامع ومطاحن ومخابز وهناك تعاون مع الدول الصديقة في مجال الدعم الفني والخبرات والمالي، كما أن هناك محاولات جديدة جداً لخفض الأسعار بما يتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن.

شخصياً، أعتبر أن أتمتة عمل الوزارة بشكل كامل مئة بالمئة خلال العام ٢٠١٨ سوف يكون من أهم الإنجازات، وذلك من خلال تدريب كافة كوادر الوزارة والذي يجري العمل عليه ليلاً نهاراً كونه يوفر مليارات الليرات على